أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي

د/ خاطر طارق. جامعة باتنة 1

الملخص:

تعتبر التنمية الاقتصادية من أهم متطلبات العصر الحديث، لذلك سعت جميع الدول لتفعيل هذه العملية وتبني سياساتها بما يحقق أكثر إيجابيات ممكنة على اقتصاداتها، ودول مجلس التعاون الخليجي كغيرها من الدول حققت معدلات مقبولة في اتجاه التنمية الاقتصادية ومعدلات النمو الاقتصادي والتي كانت وليدة المجهودات الحثيثة التي قامت بها دول المجلس في سبيل النهوض باقتصاداتها ومحاكاة الدول المتقدمة بذلك، وخاصة في مجالي النفط والطاقة واللذان يعتبران من أهم القطاعات التي تدر إيرادات معتبرة لهذه الدول.

الكلمات المفتاحية: مجلس التعاون الخليجي، التكامل الاقتصادي، التنمية الاقتصادية.

Abstract:

the economic development considered as the most important modern requirements, and thus sought all countries to activate this process and the adoption of policies to achieve more positives are possible on their economies, and the Council Like other GCC countries have achieved acceptable rates in the direction of economic development and economic growth rates, which were all the result of the tireless efforts made by the GCC countries to the advancement of their economies and simulation developed countries to do so, Especially in the areas of oil and energy, which are also the most important sectors that generate considerable revenue for these countries.

Key words: Gulf Cooperation Council, economic integration, Economic development.

مقدمة:

لقد أبرزت التطورات الاقتصادية التي تزامنت مع مطلع القرن العشرين أن ميزة الاقتصاد الحالي هي تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ولا مكان فيه للجهود والمحاولات الفردية ولا لسياسات التقوقع والانعزالية والانطواء على الذات، حيث واكب هذه الحقبة من الزمن ظهور تجمعات للعديد من الدول على شكل تكتلات اقتصادية والتي كانت في مجملها هادفة إلى تفعيل النمو الاقتصادي والنهوض باقتصاد الدول المتكتلة، لما لهذه التكتلات من مزايا كالتمتع بوفورات الحجم الكبير واتساع السوق وما يتبعه من توسيع في الإنتاج والنشاطات الاقتصادية.

ومن أبرز التكتلات الناجحة دوليا تجربة التكامل بين الدول الأوروبية والذي يعرف بالاتحاد الأوروبي وكذلك تكتل النافتا والآسيان والافتا وغيرها من التكتلات الرائدة في المجال الدولي، والتي وصل البعض منها للوحدة الكاملة، وهو ما كان محفزا للدول العربية للحاق بركب الدول المتقدمة، فنشأت عدة محاولات للتكامل فيما بينها لعل من أهمها تجربة مجلس التعاون الخليجي والذي خطى خطوات حثيثة نحو التطور الاقتصادي والاجتماعي، وقد مثل أبرز محاولات التكامل العربي نظرا للإنجازات التي حققها على صعيد الوحدة العربية، سواء على الصعيد الاجتماعي أو الاقتصادي أو السياسي، فتبنت هذه الدول عدة إصلاحات بغية النهوض بالتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي.

تبعا لما سبق ينطلق هذا البحث من التساؤل الرئيسي التالي: ما هو الوضع الذي آلت إليه التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي مؤخرا؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تم تقسيم هذا البحث الى المحاور التالية:

المحور الأول: تعريف التنمية وأهم أهدافها.

المحور الثاني: التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي.

المحور الثالث: واقع التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي.

المحور الأول: تعريف التنمية وأهم أهدافها

شغل موضوع التنمية الاقتصادية منذ الحرب العالمية الثانية مكانا مرموقا ضمن الدراسات الاقتصادية، وبدأ يستحوذ على اهتمامات الاقتصاديين والسياسيين في البلدان المتقدمة والنامية، وفيما يلي تعريف التنمية الاقتصادية وأهم أهدافها.

أولا: تعريف التنمية الاقتصادية: لقد استخدم مفهوم التنمية في علم الاقتصاد للتدليل على عملية احداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين، بهدف اكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور المستمر بمعدل يضمن التحسن المستمر في نوعية الحياة.

أي زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للمتطلبات الأساسية والحاجات المتزايدة لأعضائه، بالصورة التي تكفل زيادة درجات اشباع تلك الحاجات عن طريق الاستغلال الرشيد للموارد المتاحة وحسن توزيع عائد الاستغلال.[1]

وتعد التنمية الاقتصادية عملية بالغة الدقة، فهي عملية تتضمن اجراء تغييرات جذرية في الهياكل الاجتماعية والسلوكية والثقافية، والنظم السياسية والإدارية، جنبا الى جنب مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة في توزيع الدخل واستئصال جذور الفقر.[2]

وبصفة عامة تعرف التنمية الاقتصادية بأنها عملية شاملة لكافة مكونات الاقتصاد، وذلك من خلال احداث تغيير واضح في أحجام هذه المكونات وعلاقاتها الهيكلية والضمنية فتمتد هذه العملية الى أحجام ونسب كل من عناصر الإنتاج ووحدات الإنتاج ومتوسط نصيب الفرد من الدخل، وكيفية توزيع الدخل فيما بين الاستهلاك والادخار والاستثمار، وهنا تصبح عملية التنمية الاقتصادية محور التحول الهيكلي للاقتصاد.[3]

ثانيا: أهداف التنمية الاقتصادية: تعبر أهداف التنمية الاقتصادية لبلد ما عن طبيعة المرحلة الاقتصادية التي يمر بها ذلك البلد، كما تعتبر نوع من السياسة الاقتصادية التي ينتهجها وصولا لتحقيق أهدافه الرئيسية، حيث تختلف الغايات من بلد لآخر، الا أن هناك أهداف أساسية تسعى اليها معظم الدول والتي نلخصها فيما يلي:

1- زيادة الدخل القومي: تساعد زيادة الدخل القومي الحقيقي في التغلب تدريجيا على جميع المشاكل التي تعاني منها الدول، خاصة إذا تحققت زيادة الدخل من احداث تغييرات عميقة وهيكلية في البنية الاقتصادية.[4]

2- رفع مستوى معيشة السكان: يعتبر تحقيق مستوى مرتفع للمعيشة من بين الأهداف الهامة التي تسعى التنمية الى تحقيقها، فالتنمية الاقتصادية ليست مجرد وسيلة لزيادة الدخل القومي فحسب، وانما هي أيضا وسيلة لرفع مستوى المعيشة بكل ما يتضمنه هذا التعبير من معنى، ذلك أن التنمية تحدث عند حدوث زيادة في الدخل القومي لكنها قد لا تكون مصحوبة بأي

تغيير في مستوى المعيشة، ويحدث ذلك عندما تزيد نسبة السكان بدرجة أكبر من زيادة الدخل القومي، مما يجعل من المتعذر تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد ضمن هذا الدخل، ومن ثم انخفاض مستوى المعيشة.

3- تقليل التفاوت في الدخول والثروات: إن التفاوت في توزيع الدخول والثروات يؤدي الى إصابة المجتمع بعدة اضرار جسيمة، حيث يعمل على تردده بين حالة الفقر المقع وحالة الغنى المفرط، هذا ما يؤدي الى اضطرابات شديدة، وعليه فإن تقليل هذا التفاوت يعتبر من بين اهداف التنمية الاقتصادية.[5]

4- تعديل الاختلالات الهيكلية للقطاعات الاقتصادية: تلعب التنمية الاقتصادية دورا مهما في إعادة النسب والعلاقات فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة من خلال التقليل من هيمنة القطاع الزراعي على الاقتصاد القومي، وافساح المجال للصناعة أن تلعب الدور القيادي للقطاعات الاقتصادية الأخرى.[6]

المحور الثاني: التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي

أولا: نشأة مجلس التعاون الخليجي: تعود فكرة إنشاء مجلس التعاون الخليجي إلى تاريخ 1976/05/16 عندما زار ولي عهد الكويت ورئيس وزرائها رئيس دولة الامارات العربية المتحدة لإجراء محادثات مطولة حول فكرة انشاء المجلس، وقد أثمرت هذه الزيارة عن تشكيل لجنة وزارية يرأسها وزيرا خارجية البلدين لمتابعة الموضوع الذي تمت إثارته في القمة العربية الحادية عشر في الأردن في نوفمبر 1980، وفي عام 1981 اجتمع زعماء كل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ودول كل من الإمارات العربية المتحدة، قطر، البحرين والكويت بغية التشاور حول تحقيق تنظيم تعاوني يجمعهم، وكان أمامهم ثلاث مشاريع مقترحة من قبل كل من المملكة العربية السعودية ودولة الكويت وسلطنة عمان، حيث تناقشوا حولها واستعرضوا الجوانب المختلفة لكل مشروع، ثم أحيلت هذه الاقتراحات إلى لجنة من وزراء خارجية هذه الدول من أجل التوصل إلى صيغة موحدة، وبتاريخ 25 ماي 1981 ولد رسميا مجلس التعاون الخليجي.[7]

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمجلس التعاون الخليجي: يضم ما يلي:[8]

1- المجلس الأعلى: هو السلطة العليا لمجلس التعاون، ويتكون من رؤساء الدول الأعضاء، ورئاسته دورية حسب الترتيب الهجائي لأسماء الدول، ويجتمع في دورة عادية كل سنة، ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي دولة عضو، وتصدر قراراته في المسائل الموضوعية بإجماع الدول الأعضاء الحاضرة المشتركة في التصويت، وفي المسائل الإجرائية بالأغلبية.

2- المجلس الوزاري: يتكون المجلس الوزاري من وزراء خارجية الدول الاعضاء أو من ينوب عنهم من الوزراء، وتكون رئاسته للدولة التي تولت رئاسة الدورة العادية الأخيرة للمجلس الأعلى، ويعقد المجلس اجتماعاته مرة كل ثلاثة أشهر ويجوز له عقد دورات استثنائية بناء على دعوة أي من الاعضـــاء وتأييد عضـــو آخر، ويعتبر انعقاده صحيحا إذا حضر ثلثا الدول الأعضاء، وتشمل اختصاصات المجلس الوزاري من بين أمور أخرى: اقتراح السياسات ووضع التوصيات والاستراتيجيات الهادفة لتطوير التعاون بين الدول الاعضاء، والعمل على تشجيع وتنسيق الأنشطة القائمة بين الدول الأعضاء في مختلف المجالات.

3- الأمانة العامة: تتلخص اختصاصاتها في إعداد الدراسة الخاصة بالتنسيق والخطط والبرامج المتكاملة للعمل المشترك، واعداد تقارير دورية عن أعمال المجلس ومتابعة تنفيذ القرارات، وإعداد التقارير والدراسات التي يطلبها المجلس والمجلس الوزاري، والتحضير للاجتماعات، وإعداد جدول أعمال المجلس الوزاري، وغيرها من المهام.

ثالثا: أهداف مجلس التعاون الخليجي: وفقا للنظام الأساسي للمجلس فإن أهداف المجلس تتمثل في:[9]

- تحقيق التناسق والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين، وصولا إلى وحدتها.
- تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.
- وضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين.
- تقريب وتوحيد الأنظمة والسياسات والاستراتيجيات في المجالات الاقتصادية والمالية والتجارية.
- ربط البنى الأساسية لدول المجلس، لاسيما في مجال المواصلات والكهرباء والغاز وتشجيع إقامة المشاريع المشتركة.

- دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع التعاون بما يعود بالخير على شعوبها.

رابعا: إنجازات مجلس التعاون الخليجي: حقق مجلس التعاون الخليجي جملة من الإنجازات نوجزها فيما يلي:

1- منطقة التجارة الحرة: دخلت حيز التنفيذ في مارس 1983 واستمرت إلى غاية 2002 (20 سنة)، وتميزت بإعفاء منتجات مجلس التعاون الصناعية والزراعية ومنتجات الثروات الطبيعية من الرسوم الجمركية، شريطة اصطحابها لشهادة منشأ من الجهة الحكومية المختصة في الدول المصدرة للبضاعة، وخلال الفترة (1983-2002) ارتفع حجم التبادل التجاري بين دول المجلس من أقل من 6 مليار دولار عام 1983 إلى حوالي 20 مليار دولار عام 2002.[10]

2- الاتفاقية الموحدة 2001: مع تطور العمل المشترك خلال العقدين الأوليين من عمر المجلس، أقر المجلس الأعلى في دورته الثانية والعشرين (ديسمبر 2001) الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، وقد نقلت الاتفاقية الجديدة أسلوب العمل المشترك من طور التنسيق الى طور التكامل وفق آليات وبرامج محددة، كما أنها أكثر شمولية بمعالجتها العديد من المواضيع خاصة فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي والسوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي وتنمية الموارد البشرية وتحسين البيئة الاستثمارية وتطوير القاعدة العلمية والتكنولوجية.[11]

3- الاتحاد الجمركي 2003: وهو المنطقة التي تستبعد فيها الرسوم الجمركية واللوائح والإجراءات المعيقة للتجارة في دول الاتحاد، وتطبق فيها رسوم جمركية ولوائح تجارية وجمركية موحدة تجاه العالم الخارجي، ويقوم على الأسس التالية:[12]

- تعريفة جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.
- نظام قانوني جمركي موحد.
- اعتماد لوائح وأنظمة متماثلة.
- توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير.
- نقطة تصدير واحدة يتم فيها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

- حرية انتقال السلع دون قيود جمركية أو غير جمركية.

4- السوق الخليجية المشتركة: تم في الدوحة اعلان السوق الخليجية المشتركة سنة 2007 بهدف تعميق المواطنة الخليجية على أرض الواقع كما حددت التشريعات لتطبيق مبدأ المساواة بين المواطنين الخليجين وتمكينهم من مزاولة الأنشطة الاقتصادية دون تفريق أو تمييز وذلك للاستفادة من الخدمات المجانية التعليمية والصحية وحرية انتقال رؤوس الأموال والاستثمارات وتملك العقار، وتهدف السوق الخليجية المشتركة إلى:

- ايجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص الاقتصادية المتاحة في الاقتصاد الخليجي.
- فتح مجال أوسع للاستثمارات البينية والاستثمارات الأجنبية.
- تعميم الفوائد الكبيرة الناجمة عن اقتصاديات الحجم الكبير.
- رفع كفاءة الانتاج وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وتحسين الوضع التفاوضي لدول المجلس.

5- الاتحاد الاقتصادي والنقدي: يتطلب الاتحاد الاقتصادي توحيد السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء بهدف إزالة التمييز بينها وتوحيدها في المرحلة التالية للاتحاد ويشترط الاتحاد انشاء البنك الخليجي المتحد والعملة الموحدة، ومن المعروف أن فكرة اصدار عملة موحدة لدول المجلس بدأت مع إنشاء المجلس حيث تناولت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مراحل التكامل الاقتصادي وتناولت متطلبات الاتحاد الاقتصادي والنقدي، وفي عام 2001 وافق المجلس الأعلى لدول التعاون على البرنامج الزمني لإقامة الاتحاد النقدي واطلاق العملة الموحدة عام 2010 (لم يتم لحد الآن إصدار هذه العملة)، ونصت الاتفاقية على أن تقوم دول المجلس بإحراز التقارب في كافة السياسات الاقتصادية لاسيما السياسات المالية والنقدية والتشريعات المصرفية ووضع معايير لتقريب معدلات الأداء الاقتصادي ذات الأهمية لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي.[13]

المحور الثالث: واقع التنمية الاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي

تعتبر التنمية الاقتصادية من المتطلبات الضرورية لدول العالم النامي والمتقدم على حد سواء، لذلك سعت هذه الدول إلى تفعيل جهود التنمية بغية النهوض باقتصاداتها، ولعل دول مجلس التعاون

الخليجي تعتبر من بين تلك الدول التي شهدت تحولات هامة وكبيرة في العديد من المستويات والمؤشرات ذات الصلة بالتنمية الاقتصادية.

أولا: الناتج المحلي الإجمالي: أشارت مؤشرات الأداء الاقتصادي الفصلية لصندوق النقد العربي إلى تأثر مستويات النشاط الاقتصادي في عدد من دول المجموعة بالتطورات في أسواق النفط والغاز الدولية، وهو ما ظهر واضحا في ضوء تراجع وتيرة النمو المحققة في هذه الدول بداية من الربع الرابع من عام 2014، وتحقيق هذه الدول لمعدلات نمو ربعية خلال عام 2015 أقل من مثيلاتها المسجلة خلال الفترات المماثلة من العام السابق في عدد من تلك البلدان، بينما يتوقع صندوق النقد الدولي تحسن معدلات النمو الاقتصادي في بعض دول المجلس بحلول عام 2015 على غرار كل من السعودية والكويت والامارات وقطر[14]، حسب ما يوضحه الشكل الموالي:

شكل رقم 1: معدل نمو الناتج الإجمالي" بالأسعار الجارية" بدول مجلس التعاون الخليجي في الفترة 2013-2015

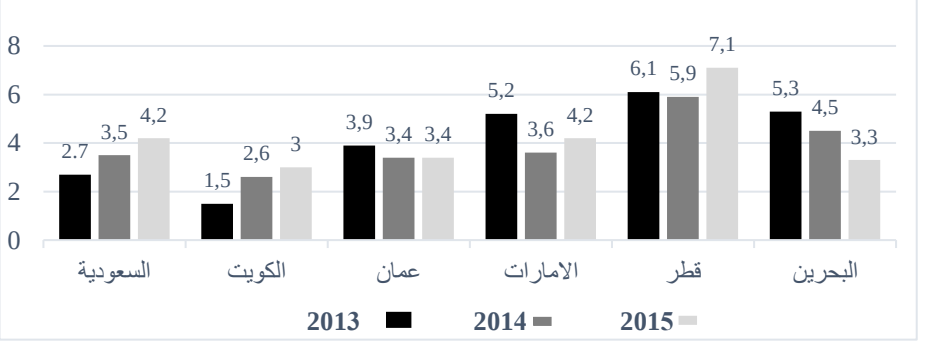

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- ✓ بيانات البنك الدولي، تاريخ الاطلاع: 2015/10/06، متاح على الموقع: http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG
- ✓ تطورات الاقتصاد العربي خلال عامي 2015/2014، اتحاد المصارف العربية، متاح على الموقع: www.uabonline.org/ar/magazine date: 15/09/2015.

يوضح هذا الشكل تأثر معظم دول مجلس التعاون الخليجي بانهيار أسعار النفط سنة 2014 والتي يعكسها الانخفاض الملحوظ في معدلات النمو بهذه الدول، باستثناء السعودية والكويت، حيث ترجع الزيادة في معدل النمو بالسعودية إلى عاملين هما:[15]

أ–النمو السريع لنشاط تكرير النفط إذ سجل نموا بلغت نسبته 12.53% سنة 2014، وقد استفاد هذا النشاط بشكل كبير من دخول مصافي كبرى في مرحلة الإنتاج مثل مصفاة ساتورب في الجبيل الصناعية ومصفاة ياسرف في ينبع مما أدى إلى ارتفاع الطاقة الإنتاجية المحلية للتكرير في الاقتصاد السعودي.

ب–زيادة متوسط الإنتاج النفطي بنسبة 0.8 %، حيث زاد انتاج المملكة من 3.52 مليار برميل عام 2013، الى 3.54 مليار برميل في عام 2014.

ثانيا: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: يستخدم كمؤشر للدلالة على نمو ثروة الأمم وتحسن مستوى دخل الفرد بها، ورغم التحفظ على هذا المؤشر كونه يمثل متوسطا حسابيا لا غير، فإنه لايزال معتمدا لدى المنظمات الدولية المعروفة مثل صندوق النقد الدولي وغيره، وقد سجل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ارتفاعا بسيطا بلغ 0.7% سنة 2013، مقارنة بسنة 2012، حيث بلغ حوالي 33500 دولار في 2013، مقارنة بـــ 33300 دولار في 2012، بينما سجل نفس المؤشر على مستوى العالم نسبة نمو قدرت بـــ 1.6% سنة 2013 قياسا بـــ 2012، والجدول الموالي يوضح نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

جدول رقم 1: نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي **ألف دولار**

الدولة/السنة	2010	2011	2012	2013
البحرين	22.7	26.4	30.4	32.6
الكويت	37.0	46.5	45.5	44.3
عمان	19.4	21.7	21.1	20.4
الامارات	35.88	38.9	40.4	43.0
قطر	74.9	98.0	107.4	101.0
السعودية	71.67	88.49	94.27	93.4

Source : www.argaam.com/ar date : 07/10/2015.

يلاحظ من خلال هذا الجدول وجود تحسن ملحوظ في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بدول المجلس سنة 2013 مقارنة بسنة 2010، وتحتل قطر المرتبة الأولى ضمن دول المجلس من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ثالثا: النمو الاقتصادي: بلغ متوسط معدل النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي 5.2% سنة 2012، و4.2 % سنتي 2013 و2014، وتجدر الاشارة إلى أن استقرار الإنتاج النفطي كان المحرك الرئيسي للنمو وتوسع النشاط الاقتصادي، بالإضافة إلى الإنفاق العام المرتفع على البنية التحتية، والائتمان المصرفي القوي للقطاع الخاص، وأدت سياسة التوسع المالي والنقدي المعتمدة في دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز النشاط الاقتصادي ودعم الطلب المحلي، وكان من أبرز التطورات إعلان المملكة العربية السعودية عن فتح سوق الأسهم المحلية –التي تفوق قيمتها 550 مليار دولار –أمام المستثمرين الأجانب خلال النصف الأول من سنة 2015 في خطوة باتجاه تنويع اقتصادها والانضمام إلى نادي الاقتصادات الناشئة الكبيرة.[16]

رابعا: التضخم: بلغت معدلات التضخم مستويات معتدلة تراوحت بين 1.8% و3.7% سنة 2014 (الجدول 2)، حيث ساهم انخفاض أسعار المواد الغذائية والسلع العالمية في كبح مستويات التضخم، وقد أظهر الاقتصاد القطري أعلى معدل تضخم عند 3.7% تليه السعودية عند 3.2%، في حين تراوحت نسب التضخم في باقي دول المجلس عند مستوى 2.5% في المتوسط.[17]

جدول رقم 2: نسب التضخم في دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2011–2014 %

الدولة/ السنة	2011	2012	2013	2014
البحرين	0.4-	2.8	3.3	2.9
الكويت	4.8	2.9	2.7	2.9
عمان	4.0	2.9	1.8	1.8
قطر	1.9	1.9	3.1	3.7
السعودية	3.7	2.8	3.5	3.2
الامارات	0.9	0.7	1.1	2.2

المصدر: التقرير السنوي والحسابات الختامية، مؤسسة الخليج للاستثمار، 2014، ص: 25.

خامسا: التجارة الخارجية: احتلت دول مجلس التعاون الخليجي مرتبة متقدمة على سلم الدول المصدرة للسلع خلال سنة 2012، وبلغت قيمة اجمالي الصادرات 934.8 مليار دولار في 2012 (الشكل 2)، محققة المرتبة الرابعة عالميا بعد الصين، والولايات المتحدة الامريكية وألمانيا، وهي نفس المرتبة التي حققتها في سنة 2011 بإجمالي صادرات قيمتها 851.5 مليار دولار، أما في سنة 2013 فقد حققت قيمة صادراتها 932.019 مليار دولار، أما فيما يخص واردات دول المجلس فقد بلغت سنة 2013 قيمة 465.5 مليار دولار، واحتلت بذلك المرتبة الثانية عشر من حيث أكبر الدول المستوردة على مستوى العالم، بينما كانت تحتل المرتبة الرابعة عشر في 2012 بإجمالي واردات بلغت 437.7 مليار دولار، لتقفز نحو 464.5 مليار دولار سنة 2014.

شكل رقم 2: صادرات وواردات دول مجلس التعاون الخليجي للفترة 2008–2014 مليار دولار

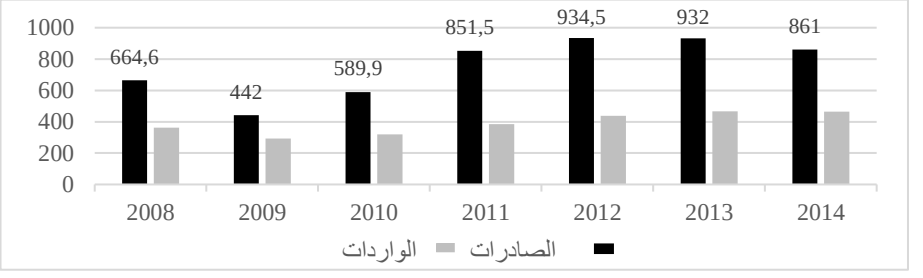

المصدر: النشرة الإحصائية الشهرية، المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، العدد 2، ماي 2015، ص ص: 25، 29.

سادسا: النفط: تعتمد منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بصفة رئيسية على النفط، حيث أنها تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم يُقدر بنحو 486.8 مليار برميل أي ما يعادل 35.7% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط الخام وما نسبته 70% من إجمالي الاحتياطي العالمي لأوبك، ومن حيث الترتيب تُعد هذه المنطقة من أكبر المنتجين والمصدرين للبترول، وقد تمتعت دول مجلس التعاون الخليجي الستة بطفرة اقتصادية هائلة حتى أواخر عام 2008، حيث بلغ حجم اقتصاد دول المجلس 1.1 تريليون دولار أمريكي خلال الفترة (2002-2008)، وشكلت احتياطاتها نسبة 52% من إجمالي الاحتياطيات النفطية لأوبك وإنتاجها نسبة 49% من إجمالي إنتاج أوبك من النفط الخام، كما تمثل صادراتها من النفط والغاز نسبة 73% تقريباً من إجمالي عوائد الصادرات.

وانخفض المتوسط السنوي لأسعار النفط لسلة أوبك بنسبة 35.4% إلى 61.06 دولار أمريكي للبرميل في سنة 2009 مقارنة بسنة 2008 حيث كان المتوسط السنوي 94.45 دولار أمريكي، ويُعزى ذلك بصفة رئيسية إلى الأزمة المالية والاقتصادية العالمية وانخفاض الطلب العالمي على الطاقة، وقد بلغ مجموع إنتاج النفط الخام في دول مجلس التعاون الخليجي حوالي 20.7 مليون برميل في اليوم على التوالي خلال سنتي 2012 و2013.[18]

حيث احتلت الكويت المرتبة الأولى سنة 2013 لجهة نسبة مساهمة قطاع النفط في اجمالي الناتج المحلي بنسبة 64 % كما يوضحه الشكل رقم 3، وتلتها قطر بنسبة 54%، ثم عمان بنسبة 49%، ثم السعودية بنسبة 47% والامارات بنسبة 33%، والبحرين أخيرا بنسبة 28%، ويعود السبب في انخفاض النسبة في البحرين لكونها تمتلك موارد نفطية محدودة.

شكل رقم 3: نصيب القطاع النفطي من الناتج المحلي الإجمالي %

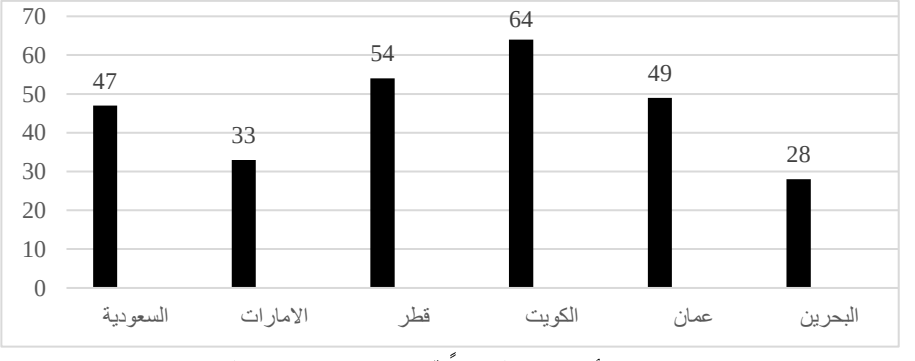

المصدر: محمود جمال، **تقلبات أسعار النفط عالمياً تهدد معدلات النمو بدول الخليج**، على الموقع: www.mubasher.info/news//2608254 date: 30/09/2015.

وبصفة عامة يستحوذ قطاع النفط على نسبة 49% من الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، في حين يستحوذ القطاع غير النفطي على نسبة 51% من الناتج الإجمالي لدول المجلس، والشكل السابق يوضح نسبة القطاعات الاقتصادية من الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي، حيث بلغ انتاج دول المجلس من النفط 21.02 مليون برميل يوميا، و396.2 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال خلال سنة 2013، وارتفع انتاج النفط في سنة 2014 ليصل نحو 21.94 مليون برميل يوميا، وقد احتلت السعودية المرتبة الأولى بين دول المجلس من حيث حجم الإنتاج بقيمة 11624 ألف برميل يوميا وهذا يرجع الى امتلاكها حصة الأسد من

حقول النفط الأهم والأكثر إنتاجية، أما من حيث احتياطي النفط فتمتلك دول المجلس ثلث الاحتياطي العالمي من النفط، وأكثر من خمس الاحتياطي العالمي من الغاز، وبذلك احتلت المرتبة الأولى عالميا في احتياطي النفط والمرتبة الثانية عالميا في احتياطي الغاز، مما مكنها من احتلال المرتبة الأولى عالميا في انتاج النفط.[19]

سابعا: الاستثمارات الأجنبية: تبلغ قيمة الاستثمارات الأجنبية في دول الخليج 53 مليار دولار، تركزت في صناعات المنتجات المعدنية والآلات والأجهزة الكهربائية، والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وقد وفّرت هذه الاستثمارات قرابة 302 ألف فرصة عمل في السوق الخليجية، أما نسبة هذه الاستثمارات من إجمالي الاستثمارات في الصناعة التحويلية فتصل إلى 14%،[20] وفي سبيل تحسين مناخها الاستثماري لجذب المستثمرين الأجانب قامت دول مجلس التعاون الخليجي بعدد من السياسات والمبادرات نفذت في السنوات الأخيرة لتحسين مناخ الأعمال والاستثمار، وتجلي ذلك في الإصلاحات القانونية والتنظيمية واسعة النطاق في عدد من المجالات، بما في ذلك البدء في تسهيل إجراءات الحصول على التراخيص للشركات والسياسات التنافسية وضمان حقوق المستثمر والمستهلك، والحد من الإفلاس وسن القوانين للشركات، وتعزير البيئة الأساسية للسوق المالي لتحسين الحصول على المعلومات الائتمانية والشفافية في الأسواق المالية، وبذلك التزمت دول الخليج بالضوابط العلمية والتطبيقية التي تؤهلها لتكون ضمن المؤشرات المرجعية على المستويين الإقليمي والدولي.[21]

ثامنا: صناعة البتروكيمياويات: شهدت صناعة البتروكيماويات في منطقة الخليج العربي نموا لافتا إلى حد كبير خلال العقد الماضي نظرا لتوفر الغاز بأسعار إيجابية وهو المادة الخام الرئيسية في إنتاج المنتجات الكيماوية، إلا أن صحة الاقتصاد العالمي وأبرزها تباطؤ الطلب في أسواق رئيسية مثل الصين، جنبا إلى جنب مع تزايد المنافسة من المنتجين غير التقليديين يعني أن المنطقة تتجه نحو بيئة أكثر تنافسية في الأسواق العالمية، وبالتالي فإن تحقيق أقصى قدر من العمليات لتحسين العوائد للمساهمين على الاستثمار أمر بالغ الأهمية للحفاظ على ميزة المنطقة التنافسية، وللحفاظ على وتيرة النمو للمضي قدما يتوجب على منتجي البتروكيماويات في الخليج العربي التركيز على تطوير عدة مناحي منها على سبيل المثال تحقيق التميز في وتيرة الأداء وإدارة التقلبات واتخاذ القرارات الاستراتيجية المدعمة من قبل الاقتصاد الجزئي، وقد ارتفعت قدرة إنتاج البتروكيماويات في دول

الخليج من 53.4 مليون طن سنة 2004 إلى اجمالي طاقات تبلغ 184 مليون طن بنسبة 9% من حصة الإنتاج العالمي في سنة 2014، بمعدل نمو سنوي تراكمي 10% خلال هذا العقد، وقد أتى نمو صناعة البتروكيماويات في دول المجلس في المرتبة الثانية بعد الصين في نفس الفترة والذي نما بنسبة 13%، وتصدر صناعة البتروكيماويات في منطقة الخليج العربي إلى 170 بلدا في جميع أنحاء العالم مع المبيعات الناتجة عن الصناعة الكيميائية بواسط مجلس التعاون الخليجي التي بلغت 87.4 بليون دولار.[22]

تاسعا: تنافسية دول مجلس التعاون الخليجي: تعد القدرة التنافسية لدول مجلس التعاون الخليجي ذات مستوى عال مقارنة بالاقتصاديات العالمية حيث صنفت نصف الدول الخليجية ضمن أفضل 20 اقتصادا عالميا بينما صنفت بقية الدول الخليجية ضمن أفضل 50 اقتصاد في تقرير 2014/2013، هذا ويقوم المؤشر بتقييم 144 دولة آخذا بالاعتبار كفاءة عمل المؤسسات والسياسات والعوامل المحددة لمستوى الإنتاجية في الدولة، ولقد تفوقت الامارات على قرنائها في تصنيف المؤشر لسنة 2015/2014، حيث جاءت في المرتبة الثانية عشر عالميا، تلتها قطر في المرتبة السادسة عشر، ثم السعودية في المرتبة الرابعة والعشرين.[23]

جدول رقم 3: تصنيف دول مجلس التعاون الخليجي حسب مؤشر التنافسية العالمي

الدولة/السنة	2014/2013	2015/2014
قطر	13	16
الامارات	19	12
السعودية	20	24
عمان	22	46
الكويت	26	40
البحرين	42	44

المصدر: التقرير السنوي والحسابات الختامية 2014، مؤسسة الخليج للاستثمار، 2014، ص: 28.

خاتمة:

تتميّز اقتصادات بلدان مجلس التعاون الخليجي بقواسم مشتركة عدة كالاعتماد الكبير على النفط، وهيمنة القطاع العام في ظل وجود فائض مالي كبير، وقوة عمل وطنية شابة سريعة النمو، والاعتماد المفرط على العمالة الوافدة، كما تواجه بلدان مجلس التعاون الخليجي الحاجة إلى معالجة تحديات مشتركة كتنويع اقتصاداتها، ومعالجة ضعف الإنتاجية وإخفاقات سوق العمل، وتطوير القطاع الخاص غير النفطي، وتطوير قدرات المؤسسات الإدارية ومؤسسات القطاع العام، وعلى مدى السنوات الماضية دأبت بلدان مجلس التعاون الخليجي على تبني عمل جماعي لمواجهة هذه التحديات وحققت العديد من الإنجازات على صعيد التنمية الاقتصادية من خلال تفعيل الاستثمار وتشجيع النمو الاقتصادي والقيام بعدة مشاريع تصب في هدف النهوض باقتصاديات هذه الدول.

النتائج والتوصيات:

- تعد تجربة التكامل بين دول مجلس التعاون الخليجي من أبرز محاولات التكامل بالوطن العربي.
- تتمتع دول الخليج باقتصاديات قوية مرتكزة على فوائض الميزانيات السابقة، وتراكم الاحتياطي المالي، وانخفاض الدين العام، وقوة المركز المالي للصناديق السيادية، غير أن أكثر الدول تضرراً من الأزمة الحالية كان كلاً من عمان والبحرين.
- تعتمد دول مجلس التعاون الخليجي على مورد النفط بنسبة كبيرة وهذا ما أثر في نسبة بعض المؤشرات عند انخفاض أسعار النفط.
- تكشف الأوضاع الحالية عن حتمية اهتمام الحكومات الخليجية بتنويع مصادر الدخل، ويؤكد أهمية التزامها بإعداد ميزانياتها وفق مستويات منخفضة لأسعار النفط تحسباً لتقلبات السوق، وأهمية اتخاذ خطوات تدريجية نحو تخفيض الدعم عن الطاقة.

المراجع والاحالات:

[1] باتر محمد علي، **مخاطر العولمة على التنمية المستديمة**، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص: 140.

[2] سلامة رمزي، **اقتصاديات التنمية**، منشأة المعارف، الإسكندرية، ص: 107.

[3] هوشيار معروف، **دراسات في التنمية الاقتصادية "استراتيجيات التصنيع والتحول الهيكلي"**، دار الصفاء للطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، 2005، ص: 11.

[4] وداد أحمد كيكسو، **العولمة والتنمية الاقتصادية" نشأتها، تأثيراتها، تطورها"**، دار الفارس للنشر والتوزيع، البحرين، 2002، ص: 108.

[5] كامل بكري، **التنمية الاقتصادية**، دار النهضة العربية للطباعة والتوزيع، بيروت، 1986، ص: 70.

[6] عمر زوموع، صالح ميهوب، **أساسيات التنمية الاقتصادية**، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا، 2000، ص 44.

[7] يحيى حلمي رجب، **مجلس التعاون لدول الخليج العربية" رؤية مستقبلية" –دراسات قانونية وسياسية اقتصادية–**، مكتبة دار العروبة، الكويت، 1983، ص ص:63-64.

[8] الأمانة العامة لدول الخليج العربية، **الهيكل التنظيمي لدول مجلس التعاون الخليجي**، متاح على الموقع:
http://www.gccsg.org/index2beb.html?action=Sec-Show&ID=2

[9] بن يوب لطيفة، عوار عائشة، **الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في ظل التكامل الاقتصادي الخليجي**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد 9، 2013، ص: 119.

[10] غربي هشام، محمد مداحي، **إشكالية التكامل الاقتصادي على ضوء الازمة المالية العالمية 2008 "دول مجلس التعاون الخليجي نموذجا"**، مداخلة ضمن الملتقى الثاني حول "واقع التكتلات الاقتصادية في زمن الازمات"، جامعة الوادي، 27/26 فيفري 2012، ص: 16.

[11] احمد عارف العساف، محمود حسين الوادي، **اقتصاديات الوطن العربي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 313.

[12] وليد عبد مولاه، **التجارة البينية الخليجية**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2010، ص ص: 6-7.

[13] حبيب الله بن محمد التركستاني، **تقييم مسيرة العمل الخليجي في ظل الاتفاقية الاقتصادية المشتركة في مجلس التعاون لدول الخليج العربية " 1981-2015"**، منتدى الخليج الاقتصادي، 2015، ص ص: 18، 24.

[14] آفاق الاقتصاد العربي، **تحديث لتوقعات النمو الاقتصادي والتضخم**، تقرير صادر عن صندوق النقد العربي، سبتمبر2015، ص: 15.

[15] نمو الناتج المحلي الإجمالي ب 3.5 % خلال عام 2014 ومساهمة القطاع النفطي ب 43 %، تاريخ الاطلاع: 2015/10/6 على الموقع: www.argaam.com

[16] أمانة مجلس التعاون الخليجي، **دول مجلس التعاون لمحة احصائية 2014**، قطاع شؤون المعلومات، ادارة الاحصاء، العدد الرابع، مارس 2014، ص ص: 11-13.

[17] – مؤسسة الخليج للاستثمار، **التقرير السنوي والحسابات الختامية**، 2014، ص: 25.

– المركز الاحصائي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، **لمحة إحصائية عن دول مجلس التعاون الخليجي 2013م**، العدد 1، ماي 2015، ص ص: 10-11.

[18] **نبذة عن اقتصاديات مجلس التعاون الخليجي**، مقال على الموقع:
http://www.gulfbase.com/ar/gcc/aboutgcc?pageid=93 date: 12/09/2015.

[19] محمود جمال، **تقلبات أسعار النفط عالمياً تهدد معدلات النمو بدول الخليج**، مقال على الموقع:
http://www.mubasher.info/news//2608254 date: 30/09/2015.

[20] نايف الحمري، **دول مجلس التعاون .. إنجازات متعددة لتعميق العلاقات الاقتصادية والمضي قدماً في العمل المشترك**، مقال على الموقع: http://www.alriyadh.com/1107656

[21] عبد الله باعبود، **الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية بدول مجلس التعاون الخليجي**، منتدى الخليج الاقتصادي، 2015، ص 45.

[22] إبراهيم الغامدي، **ارتفاع قدرة إنتاج البتروكيماويات في دول الخليج إلى 184 مليون طن .. بنسبة 9% من حصة الإنتاج العالمي في 2014**، مقال على الموقع: http://www.alriyadh.com/1107417

[23] التقرير السنوي والحسابات الختامية 2014، مؤسسة الخليج للاستثمار، 2014، ص: 28.